# الفصل السابع

## فى ظل المحادثات العسكرية المصرية وسياسة الحياد الإسرائيلية

أثر السياسة المصرية والإسرائيلية فى أولى سنوات الهدنة
على تطور القوة الجوية للطرفين
(يناير – ديسمبر ١٩٤٩)

أولا: سمات مرحلة ماقبل الثورة وانعكاسها على السياسة المصرية والإسرائيلية.

ثانيا: أثر السياسة المصرية على تطور بناء القوة الجوية فى أعقاب الجولة الأولى:

١– منطلقات السياسة المصرية لتدعيم القدرات الدفاعية للبلاد.

٢ – أثر السياسة المصرية تجاه التهديد الإسرائيلى على تطور القوة الجوية.

٣ – أثر السياسة المصرية تجاه القضية الوطنية على تطور القوة الجوية.

ثالثاً: أثر السياسة الإسرائيلية على تطور بناء القوة الجوية فى أعقاب الجولة الأولى:

١– منطلقات السياسة الإسرائيلية تجاه تدعيم القدرات العسكرية الإسرائيلية.

٢ – السياسة الإسرائيلية تجاه الدول العربية.

٣ – السياسة الإسرائيلية تجاه القوى العظمى.

٤ – إنعكاس السياسة الإسرائيلية على تطور القوة الجوية.

obeikandi.com

obeikandl.com

# الفصل السابع

# فى ظل المحادثات العسكرية المصرية وسياسة الحياد الإسرائيلية

أثر السياسة المصرية والإسرائيلية فى أولى سنوات الهدنة
على تطور القوة الجوية للطرفين

(يناير - ديسمبر ١٩٤٩)

## أولا: سمات مرحلة ماقبل الثورة وانعكاسها على السياسة المصرية والإسرائيلية:

تمثل السنوات الأولى للدولة اليهودية وحتى قيام الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢، أولى مراحل التناقض فى سياسة البلدين وتوجهاتهما. فبالنسبة لمصر، كانت تلك الحقبَةَ تمثل سنوات الغليان والتمهيد للثورة، لما انتهت إليه الحرب فى فلسطين وتدنى الحالة الاقتصادية، فضلا عن الفساد والإحباط السياسى الذى واجه آمال التحرر الوطنى. أما بالنسبة لإسرائيل، فقد كانت تلك الحقبَةَ تمثل مرحلة إعادة تنظيم الدولة بعد الحرب واستكمال الشرعية الدولية لها. ومن ثم، كانت تلك السنوات لمصر، مرحلة تفويض وهدم، بينما كان لإسرائيل مرحلة تأسيس وبناء.

وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى اختلاف المنطلقات السياسية للبلدين وتوجهاتهما. فبينما كانت مصر تنظر إلى التهديد الإسرائيلى لأمنها كقضية آجلة، تأتى بعد تصفية الوجود البريطانى على ترابها[١]، كانت إسرائيل ترى فى استمرار العداء العربى تهديدا لأمنها، وأن ذلك الأمن هو قضيتها الأولى الذى لا تعلوه أقضية [٢].

(١) أرونسن، جيفرى، واشنطن تخرج من الظل، تعريب سامى الرزاز (ط ١؛ بيروت - القاهرة: مؤسسة الأبحاث العربية - دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٥٢.

(٢) بريتشر، مايكل، نظام السياسة الخارجية لإسرائيل، إعداد مركز البحوث والمعلومات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، ١٩٧٤)، ص ٤٢٠.

وفى الوقت الذى كانت مصر فيه، تحاول التخلص من أسر القوى الكبرى، استكمالا لتحررها وصدق استقلالها، فإن إسرائيل كانت تسعى إلى توطيد علاقتها بتلك القوى تأميناً لاحتياجات حياتها ومتطلبات أمنها، الأمر الذى انعكس على سياسة البلدين تجاه القوى الكبرى، وكان له أبلغ الأثر على تطور القوة الجوية لكل منهما.

وإزاء اختلاف التوجيهات السياسية للبلدين فى أولى سنوات الهدنة عنها خلال السنوات التالية، فإن هذا الفصل سيتناول انعكاس هذه السياسة على تطور القوة الجوية للطرفين خلال عام ١٩٤٩، مع استبقاء السنوات التالية للفصل الأخير من هذا البحث.

## ثانيا: أثر السياسة المصرية على تطور القوة الجوية فى أعقاب الجولة الأولى:

### ١ - منطلقات السياسة المصرية تجاه تدعيم القدرات الدفاعية للبلاد:

فى أقل من عام ـ فيما بين الجولة الأولى وتولى وزارة الوفد الحكم فى يناير ١٩٥٠ ـ تولى الحكم فى مصر ثلاث وزارات ائتلافية. وبالرغم من اختلاف تشكيل هذه الوزارات، إلا أنها اتفقت جميعها فى توجهها نحو تطوير القوات المسلحة المصرية عامة والقوة الجوية بصفة خاصة.

وقد توحدت دوافع هذه الوزارات تجاه تطوير القوات المسلحة فى أمرين:

الأول، ويتمثل فى مواجهة التهديد الإسرائيلى الجاثم على حدود مصر الشرقية، والذى أصبح حقيقة واقعة بعدما انتهت إليه الجولة الأولى للصراع ورفض إسرائيل المستمر قبول أى حل عادل لمشكلتى الحدود واللاجئين الفلسطينيين، والثانى، هو محاولة تدارك العجز فى قدرات القوات المسلحة المصرية ـ الذى أكدته حرب فلسطين وتعللت به الحكومة البريطانية لإبقاء قواتها فى مصر.

وعلى ذلك، فإنه يمكن القول إن السياسة المصرية تجاه التهديد الإسرائيلى والقضية الوطنية كانت القوة المحركة لتطوير القوات المسلحة المصرية بالرغم من المصاعب المالية التى كانت تعانى منها البلاد فى ذلك الوقت.

### ٢ - أثر السياسة المصرية تجاه التهديد الإسرائيلى على تطور بناء القوة الجوية:

منذ انتهاء الجولة الأولى للصراع فى أوائل عام ١٩٤٩، تزايد الإحساس المصرى الرسمى بالتهديد الإسرائيلى بعد النجاح الذى حققته الدولة الصهيونية فى فرض وجودها بالقوة

المسلحة فى قلب الأمة العربية، وبعد أن أدى وصولها إلى مياه خليج العقبة إلى فصل مصر عن شقيقاتها فى المشرق العربى، وتهديد جنوب سيناء والبحر الأحمر[١].

وإزاء الرفض الإسرائيلى المستمر لقبول أية تسوية عادلة لمشكلتى الحدود واللاجئين ـ رغم قبول الدول العربية لقرار التقسيم فى مؤتمر «لوزان»فقد كان الفشل من نصيب ذلك المؤتمر عام ١٩٤٩. ومن ثم، استمرت حالة الحرب، بعد رفض العرب قبول الصلح قبل تسوية المسائل المعلقة، كما كانت ترغب إسرائيل[٢].

ورغم استمرار حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل بعد اتفاقيات الهدنة، فإن وثائق وزارة الدفاع المصرية آنذاك لا تشير إلى أية نوايا هجومية أو عدوانية تجاه إسرائيل، كما لا تعكس أى استعداد لجولة لجولة ثانية.

ويوضح قرار إبراهيم عبد الهادى ـ رئيس الوزراء المصرى أثناء مفاوضات الهدنة فى رودس ـ بتخفيض حجم القوات المصرية التى كانت ستبقى فى قطاع غزة بعد توقيع اتفاقية الهدنة، عدم تفكير الحكومة المصرية فى استئناف القتال مستقبلا، استناداً الى ماجاء فى مشروع اتفاقية، الهدنة الذى كان معروضا عليه فى ذلك الوقت، وينص على تعهد الطرفين بعدم اللجوء إلى القوة [٣]. وهو النص الذى ضربت به إسرائيل عُرض الحائط بعد ذلك عندما تعارض مع مصالحها.

إلا أنه يمكن القول، إنه وإن خلت النوايا المصرية آنذاك من الاستعداد لفرض حل عادل على إسرائيل باستخدام القوة المسلحة ـ اكتفاءً بالعمل السياسى وأعمال المقاطعة والحصار الاقتصادى ـ فإن الجهود السياسية المصرية حاولت تدعيم القدرات الدفاعية للبلاد، تحسباً لما

(١) رياض، مذكرات محمود رياض، ج ٢، ص ٢٤ - ٢٥. - انظر أيضا: هيكل، ملفات السويس (حوار الملك مع الفيلد مارشال سليم)، ص ٦٦٥.

(٢) د. صلاح العقاد، قضية فلسطين (القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٦٨)، ص ١٤٢ - ١٤٧.

(٣) يروى محمود رياض فى مذكراته أنه عندما تم التوصل فى رودس إلى مشروع اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل، كان على الحكومة المصرية أن تقرر حجم القوات التى يجب الاحتفاظ بها فى قطاع غزة. وكان من رأى القائد العام للقوات المصرية بفلسطين، أنه فى حالة استئناف القتال فإنه يجب الاحتفاظ بثلاثة ألوية، أما إذا كانت الحكومة تستبعد العودة إلى الحرب فيمكن الاحتفاظ بلواء واحد فقط. وعندما عرض الموضوع ورأى القائد العام على إبراهيم عبد الهادى آنذاك، فإنه قرر «الاكتفاء بلواء فى قطاع غزة، على أساس أن الاتفاق الذى سنوقعه يحرم على الطرفين العودة للقتال». - محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ج ١ (ط ١، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ١٥.

يمكن أن تقوم به إسرائيل مستقبلاً، وتعديلاً لميزان القوى المختل لصالح الأخيرة.

وفى إطار تدعيم القدرات الدفاعية المصرية، جاءت جهود وزارات الائتلاف لتطوير القوات المسلحة المصرية وزيادة فاعليتها فى أعقاب الهدنة. فقد كانت تلك الوزارات ترى أن تدعيم الجيش والقوة الجوية وتقويتهما كفيلان بالتغلب على المشكلتين اللتين تواجهان مصر فى ذلك الوقت، وهما: التهديد الإسرائيلى على حدود مصر الشرقية والوجود العسكرى البريطانى على ترابها، فتدعيم القوى المسلحة يمكن أن يحقق القدرة على ردع التهديد الإسرائيلى من ناحية، والقضاء على الذريعة البريطانية لبقاء قواتها فى مصر من ناحية أخرى.

ومن ثم، كانت وزارات تلك الفترة شديدة الاهتمام بتطوير القوات المسلحة المصرية وتدعيم قدراتها. وقد برز ذلك الاهتمام بشكل خاص فى أمرين أساسيين، هما تدبير الاعتمادات المالية، والعمل على توفير الأسلحة اللازمة لعملية التطوير، وهو الأمر الذى ظهر أكثر مايكون بالنسبة للقوة الجوية المصرية.

وفيما يتعلق بالاعتمادات المالية، تسجل ميزانية وزارة الحربية والبحرية تصاعدا ملحوظا فى الاعتمادات المخصصة للسلاح الجوى خلال السنتين الماليتين ١٩٤٨ / ١٩٤٩، ١٩٤٩ / ١٩٥٠، بالرغم من الموقف المالى السيء الذى كانت تعانى منه البلاد فى ذلك الوقت. ولم يقتصر الأمر على التزايد النسبى لاعتمادات السلاح الجوى كل عام، بل شمل أيضا تصاعدا فى نسبة الاعتمادات المخصصة لذلك السلاح بالنسبة إلى إجمالى ميزانية وزارة الحربية خلال هاتين السنين الماليتين. فبينما كانت اعتمادات السلاح الجوى فى ميزانية ١٩٤٨ / ١٩٤٩ – وهى سنة الحرب ـ ٢,٩٧٠,٨٧٢ مليون جنيه مثل ٦٪ من ميزانية وزارة الحربية والبحرية، فإنها ارتفعت فى ميزانية ١٩٤٩ / ١٩٥٠ إلى ٣,٦١٦,٠١٠ مليون جنيه تمثل ٧٪ من ميزانية وزارة الحربية والبحرية فى تلك السنة.

وتشير أرقام اعتمادات السلاح الجوى السابقة إلى أنه فى الوقت الذى كان يجب فيه خفض اعتمادات ذلك السلاح بعد الحرب، فإنها تزايدت بنسبة تصل إلى حوالى ٢٢٪ عما كانت عليه فى سنة الحرب نفسها، وهو مايعكس اهتماما واضحا من جانب الحكومة المصرية بدعم وتطوير القوة الجوية فى ذلك الوقت.

(١) وزارة الحربية، ميزانية الدولة المصرية (وزارة الحربية، قسم ١٧، فرع ٣)، ١٩٤٨ – ١٩٥٠.

وقد ساعد تدبير الاعتمادات المالية والسياسة المصرية لوزارات الائتلاف تجاه القضية الوطنية فى تهيئة الظروف المناسبة لعقد عدة صفقات مع الحكومة البريطانية لتزويد السلاح الجوى المصرى باحتياجاته من الأسلحة والطائرات النفاثة الحديثة (١).

وهنا يطرح السؤال التالى نفسه: ماهى السياسة المصرية التى أدّت إلى رفع الحظر البريطانى على تزويد مصر بالأسلحة والطائرات الحديثة؟ وكيف تم ذلك، الأمر؟

وللإجابة على هذا السؤال فإنه يجب أن نستعرض السياسة المصرية تجاه القضية الوطنية اعتباراً من وزارة النقراشى الأخيرة حتى وزارتى حسين سرى عام ١٩٤٩.

## ٣ - أثر السياسة المصرية تجاه القضية الوطنية على تطور بناء القوة الجوية:

منذ خريف عام ١٩٤٧ ـ بعد عرض القضية المصرية على مجلس الأمن ـ وبريطانيا تحاول ترتيب الأوضاع السياسية فى مصر بما يُتيح لها تحقيق مخططاتها الاستراتيجية فى المنطقة. وقد اعتمدت الحكومة البريطانية فى ذلك، على ما رأته من طموحات الملك فاروق ومحاولاته المستمرة للسيطرة على دفة السياسة المصرية متخطيا حكوماته، فضلا عن تخوفه من سيطرة الشيوعيين على البلاد.

ولتوجيه الملك فى الطريق الذى رسمته له، اعتمدت الحكومة البريطانية على المبالغة فى تحذيره من الخطر السوفيتى على عرشه، فى حالة جلاء القوات البريطانية عن مصر، وتشجيعه على استدعاء الوفد إلى الحكم للوصول إلى تسوية مع حكومة الأغلبية (٢).

ولما كانت قضية السودان هى الصخرة التى تحطمت عليها المباحثات المصرية / البريطانية

---

(١) لم تتسلم مصر من هذه التعاقدات إلا النذر اليسير نتيجة لسياسة الوفد المتشددة تجاه القضية الوطنية ومشروعات الغرب للدفاع عن الشرق الأوسط، ثم إلغاء معاهدة ١٩٣٦. وهى السياسة التى لم تستطع أن تتراجع عنها الوزارات المصرية الأخرى قبل الثورة كما سنرى فى سياق الفصل الأخير من هذا الحديث.

(٢) د. هدى جمال عبد الناصر، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية (ط ١؛ القاهرة: دار المستقبل العربى، ١٩٨٧)، ص ٣٠٦- ٣٠٧، انظر: F.O. 371 / 62984, Minute by Wright, 29.8.1947.

كانت الحكومة البريطانية تفضل إشراك الوفد فى أى تسوية مع مصر، حتى تضمن عدم معارضته لها من ناحية، وربط الأغلبية المصرية التى كانت يمثلها الوفد بتلك التسوية من ناحية أخرى.

من قبل ـ سواء فى عهد وزارة إسماعيل صدقى الأخيرة أو فى عهد وزارة محمود فهمى النقراشى القائمة آنذاك ـ فقد حاولت الحكومة البريطانية استغلال طموحات الملك ومخاوفه للالتفاف حول كل من الحكومة المصرية ومشكلة السودان، وتحقيق مطالبها الاستراتيجية دون أن تزج بنفسها فى مفاوضات سياسية. وكان سبيلها إلى ذلك، هو إقناع الملك بضرورة اجتماع الخبراء العسكريين (الفنيين) البريطانيين والمصريين لمناقشة المسائل العملية التى تعوق انسحاب القوات البريطانية من مصر، فى الوقت الذى بيتت فيه النيه على رفض الانسحاب غير المشروط من مصر(١).

ومع استمرار الاتصال بالملك وإثارة مخاوفه من الخطر الشيوعى ـ فى ظل تصاعد ذلك الخطر عام ١٩٤٨(٢)، وتدهور الموقف العسكرى المصرى فى فلسطين فى خريف ذلك العام ـ بدأ الملك فى السير على الطريق الذى أرادته له الحكومة البريطانية، بالضغط على حكومته لقبول فكرة المباحثات الفنية مع القيادات العسكرية البريطانية، والتى كانت ترفضها وزارة النقراشى فى ذلك الحين.

ففى منتصف نوفمبر ١٩٤٨، كلفَّ الملك السفير المصرى فى بريطانيا (عبد الفتاح عمرو) وحسن يوسف ـ وكيل الديوان الملكى ـ بإبلاغ النقراشى قراره النهائى فى الوقوف بجانب البريطانيين عند الحاجة، وضرورة الوصول إلى اتفاق حول متطلبات الدفاع على أسس فنية على المستوى العسكرى، وأعطى الملك رئيس وزرائه أربعا وعشرين ساعة ليتخذ فيها قراره(٣). ولم يتلكأ النقراشى طويلا فى الرد، فقبل أن تنقضى المهلة المحددة كان يرسل رده بالموافقة مع إبراهيم عبد الهادى ـ رئيس الديوان الملكى فى ذلك الوقت (٤).

وعلى ضوء تداعيات الموقف الدولى، رأى الملك ضرورة الدخول فوراً فى ترتيب عسكرى حول الدفاع المشترك مع بريطانيا العظمى وكان تصور الملك أن ذلك الترتيب يمكن التوصل

---

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٠٨، انظر:

F.O. 371 / 69192, Record of F. O. Meeting Held by the Secretary of State on 20th January, top secret, 21.1.1948.

(٢) تم فى ذلك العام سيطرة الشيوعيين على الحكم فى تشيكوسلوفاكيا وحصار برلين وتصاعد الحرب الأهلية بين الشيوعيين والقوى الأخرى فى اليونان مع استمرار تقدم الشيوعيين فى الحرب الأهلية التى كانت تدور فى الصين آنذاك.

(٣) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣٠٩، ٣١٠، انظر:

F.O. 371 / 69195, Campbell to F.O., immediate and top secret tel., No. 1571, 15.11.1948.

(٤) Idem.

إليه من خلال المناقشات بين الممثلين العسكريين المختصين من الجانبين، بهدف التخطيط وتخصيص المهام لقوات البلدين فى مصر على قدم المساواة وأنه يمكن التوسع بإضافة دول أخرى على أساس الدفاع الإقليمى كما هو الحال فى الدفاع الغربى(١).

ويبدو أن الدعم السوفيتى (العسكرى والسياسى) لإسرائيل خلال الحرب، والأعداد الكبيرة من مهاجرى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية إلى إسرائيل، قد زادت من اقتناع الملك بالتهديد السوفيتى لمنطقة الشرق الأوسط. حيث يشير الوزير المفوض البريطانى فى تقريره إلى وزارة الخارجية البريطانية فى التاسع عشر من يناير ١٩٤٩، إن «صاحب الجلالة مقتنع بأن روسيا ستقرر دخول الحرب فى ربيع هذا العام أو صيفه، وهو بالتالى يعتبر الموقف الفلسطينى مجرد مرحلة مؤقتة لن تلبث الحرب المقبلة أن تقلب كيانها» (٢).

وهكذا أصبح الملك متلهفا ـ أكثر من البريطانيين ـ لعمل الترتيبات المستهدفة. إلا أن اغتيال النقراشى واختراق القوات الإسرائيلية للأراضى المصرية فى ديسمبر ١٩٤٨ أجلا بحث الموضوع بعض الوقت.

ولما كان اغتيال رئيس الوزراء المصرى قد جاء فى ظروف داخلية وخارجية غاية فى السوء، فقد رأى رجال الديوان الملكى ووزير الحربية أن المخرج الوحيد من ذلك الموقف المتأزم هو تشكيل وزارة ائتلافية من كافة الأحزاب، إلا أن الملك قرر أن يقوم إبراهيم عبد الهادى ـ أحد أقطاب الحزب السعدى ورئيس ديوانه آنذاك ـ برئاسة الوزارة الجديدة لمتابعة سياسة سلفة وتشكيل وزارة ائتلافية كبيرة تعمل على «توحيد الصفوف وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية» (٣).

ولما كان الوفد يشترط لقبوله الاشراك فى وزارة قومية، أن يكون رئيس وزرائها محايداً. فقد فشلت جهود إبراهيم عبد الهادى فى جذب الوفد إلى وزارته، ومن ثم، جاء تشكيلها فى

(١) هدى عبد الناصر، المرجع المشار إليه، ص ٣١١، انظر:

F.O. 371 / 69195, Campbell to Bevin, secret letter, tow enclosures: 1. Summary of Farouk:'s propsals, 2. possible Anglo Egyption defence talks, 27.11.1948.

(٢) انظر تقرير تشمبان أندروز فى الملحق الوثائقى لملفات السويس، ص ٦٦٢.

(٣) حسن يوسف، المرجع المشار إليه ص ٢٦٢.

البداية من السعديين والأحرار الدستوريين والمستقلين، ثم انضم إليها ممثلو الحزب الوطنى بعد ذلك (١).

وفى لقائه الأول مع السفير البريطانى بعد توليه الوزارة وتوقف القتال على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية، طالب إبراهيم عبد الهادى بتزويد مصر باحتياجاتها من الأسلحة، لمواجهة احتمال وقوع هجمات إسرائيلية جديدة (٢).

ورغم شعور السفير البريطانى فى ذلك اللقاء بأن رئيس الوزراء المصرى يتطلع بصدق إلى الوصول إلى تسوية بين مصر وبريطانيا. وأن مساعدة الأخيرة فى توفير العتاد الحربى المطلوب للقوات المسلحة المصرية سيسهل الوصول إلى تلك التسوية، فإنه أوضح لرئيس الوزراء المصرى صعوبة تحقيق مطالبه مادام الأخير متحفظا بوجهة نظره(٣)، (المتحفظة على المباحثاتالفنية).

وتحت ضغط الملك بدأ إبراهيم عبد الهادى فى قبول فكرة المباحثات الفنية بين العسكريين من الجانبين، والتى كان متحفظا عليها منذ أن كان رئيسا للديوان (٤). وبدأت اللقاءات فى شهر مارس ١٩٤٩ بين الفيلد مارشل «سليم» رئيس أركان الامبراطورية وكل من الملك فاروق ورئيس وزرائه من أجل التفاهم حول ترتيبات الدفاع. وقد تحمس الملك لفكرة المباحثات العسكرية خلال لقائه مع سليم، مشيراً إلى «أن مثل تلك المباحثات ضرورية ومرغوب فيها، وأن رئيس الوزراء الذى ينتظر أن يقابله سليم فى ذلك المساء يعرف تماما مايدور فى خَلَده، وأن الملك سيعين أفضل رجاله من ضباط الأركان لهذه المباحثات العسكرية» (٥).

وفى لقاء ابراهيم عبد الهادى مع الفيلد مارشال «سليم» فى السابع عشر من مارس، أوضح رئيس الوزراء موقفه من المباحثات العسكرية بقوله: «إنه من أجل مزيد من التفاهم بين مصر والمملكة المتحدة فقد وافق على فكرة جعل مصر قاعدة لأية عمليات حربية فى المنطقة. وأنه كان ضد بدء المباحثات على المستوى العسكرى تماما. وأنه يرغب فى الإلمام بالخطوط

(١) نفس المرجع، نفس المكان.

(٢) انظر برقية السفير البريطانى فى الملحق الوثائقى لملفات السويس ص ٦٦٠ - ٦٦١.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

(٤) انظر تقرير السفير البريطانى فى الملحق الوثائقى لملفات السويس، ص ٦٥٤.

(٥) Forign Relations of the United States, 1949, Volume VI, Douglas to the Secretary of State, top secret tel. 22.3.1949. p. 199.

العامة للتصور البريطانى جملة واحدة، حتى يمكنه دراستها وإعطاء الأوامر اللازمة للعسكريين المصريين»[١].

وقد وافق «سليم» على هذا الأسلوب للاقتراب من الموضوع، وأخطر رئيس الوزراء أن ضباط أركان القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط سيعدُّون له مذكرة توضح أبعاد الصورة تبعا للمتطلبات البريطانية [٢].

وهنا أوضح إبراهيم عبد الهادى لسليم، أنه بعد دراسة تلك المذكرة والموافقة عليها فإنه سيحولها إلى المستويات التنفيذية، كما طلب منه معرفة التخطط البريطانية للدفاع العام عن الشرق الأوسط، مثل خطط التعاون البريطانى ـ التركى، وهل ستكون مصر فى خط الدفاع الأول أو الثانى أو الثالث[٣]. وقد أجاب «سليم» بأنه يأمل ألا تكون مصر فى خط الدفاع الأول، وأن المسافة التى سيتم إبقاء العدو عندها ستتوقف على مالدى المملكة المتحدة من قواعد هناك[٤].

. وأضاف «سليم» أن المملكة المتحدة ترغب فى رؤية مصر قوية عسكريا وأنها لتحقيق ذلك سوف تُعطى كل المساعدات الممكنة، رغم أن احتياجات الاتحاد الغربى ربَّما حدَّت من كمية العتاد الحربى الذى يمكن للمملكة المتحدة أن تزود به مصر[٥].

وفى الثلاثين من مارس قدَّم قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط إلى رئيس الوزراء المصرى المذكرة التى وعده بها الفيلد مرشال سليم». وبدراسة هذه المذكرة. وجدت الحكومة المصرية أن الطلبات العسكرية البريطانية قد ذهب بعيدا جدا . ومن ثم، فإنها رأت ـ رغم قبولها

---

(١) Ibid., p. 200.

(٢) غطت تلك المذكرة مايلى: Ibid., p 201.-

(أ ) الجوانب الاستراتيجية للشرق الأوسط مع إبراز الأهمية الاستراتيجية لمصر.

(ب) الدور الذى على مصر أن تقوم به فى الدفاع عن نفسها وما يتطلبه ذلك من تنظيم وتدريب القوات المصرية والمقترحات اللازمة لذلك.

(جـ) متطلبات القوات البريطانية آنذاك وفى حالة التهديد بالحرب، مثل وجود هيئة القيادة التى قد يحتاج الأمر الى التوسع فيها مع عدد معين من القوات، بالإضافة إلى القوات الفنية للرادار، واللاسلكى والمجالات الفنية الأخرى، وكذلك التوسع فى منشآت القوات الجوية البريطانية والمطارات التى يُنشأ بعضها خارج منطقة القناة.

(د) تشكيل مجموعة اتصال من الضباط المصريين والبريطانيين للقيام بتنفيذ أية برامج يُتفق عليها ومناقشة الآراء المختلفة وأعمال التخطيط لمواجهة أى تطور بما فى ذلك الحرب نفسها.

(٣) Idem.

(٤) Idem.

بما جاء فى تلك المذكرة ـ أنه أنه لا يمكن وضعها فى شكل اتفاقية، «وإنما تقبل الحكومة المصرية وضعها فى شكل ترتيبات عملية مؤقتة إلى أن يحين الوقت المناسب لتعديل معاهدة ١٩٣٦»[١]. وقد اكتفت الحكومة المصرية بقبول تلك الترتيبات شفاهية دون التورط فى تسجيلها فى وثيقة رسمية [٢].

وهكذا قبلت وزارة إبراهيم عبد الهادى استمرار بقاء القوات البريطانية فى مصر، وصرفت النظر عن جلاء هذه القوات وقت السلم ـ الذى طالبت به كل الحكومات السابقة بعد الحرب العالمية الثانية ـ نظير المساعدة البريطانية فى تسليح القوات المسلحة المصرية وتدريبها. ورغم فداحة الثمن الذى كان على مصر أن تدفعه، فقد كانت الحكومة البريطانية مستعدة دائما للتراجع عن الوفاء بما التزمت به مقابل هذا الثمن.

وعلى ضوء خبرة مصر السابقة غير المشجعة مع البريطانيين بالنسبة لتسليح وتدريب القوات المسلحة المصرية فقد طلب رئيس الوزراء المصرى تأكيداً من القادة البريطانيين فى مصر ـ خلال لقائه معهم فى أول أبريل ١٩٤٩ ـ بصدق نوايا البريطانيين فى تقوية الجيش والقوة الجوية المصرية وزيادة فاعليتهما. «فهو لا يرغب فى أن يُحال إلى القوات المصرية دور صغير، فمصر يجب أن تشعر أن لديها الوسائل التى تسمح لها بالمشاركة فى الدفاع عن نفسها» [٣].

وقد أعطاه مارشال الجو «ديكسون Dickson» التأكيد الذى طلبه، موضحا، له أن القادة البريطانية قد بحثوا دور وتشكيل القوات المسلحة المصرية بشكل عام فقط، نظرا لأن القرار المتعلق بمثل هذا الموضوع سوف يتوقف إلى حد كبير على رغبات المصريين أنفسهم، والتى ستُعرف عند بدء المباحثات [٤].

ومع بداية هذه الاتصالات التمهيدية، أرسل السفير البريطانى فى مصر إلى وزارة الخارجية البريطانية يحثُّها على ضرورة العمل على تدعيم القوات المسلحة المصرية، وموضحاً

(١) فادية سراج الدين، القضية المصرية فى المرحلة الأخيرة ١٩٥٠ - ١٩٥٤ (رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٥٤.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) (ملحق ٥٢) F.O. 141 / 1331, H.E. to Michael Wright top secret draft letter, No. 4/ 8/ 499. 8.4. 1949.

(٤) Idem.

أن موافقة الوزارة المصرية الحالية أو أى وزارة أخرى على المطالب البريطانية مرهونة بالمساعدة فى بناء القوة الذاتية المصرية. وأكد السفير البريطانىّ لحكومته «أنه مهما كان النجاح الذى قد نحصل عليه ـ بجعلهم يقرون بأن وجود القوات البريطانية الآن مسألة حيوية ـ فإنهم جميعا يتطلعون إلى اليوم الذى تصبح فيه قواتهم من القوة بحيث تجعل من بقاء القوات البريطانية فى مصر أمراً غَير ضرورى لا يستطيع أحد أن يلومهم» (١).

وأخطر السفير البريطانى حكومته أن المصريين بدؤا فى الضغط من أجل رفع الحظر البريطانى على تصدير الأسلحة، مستغلين فى ذلك السوق المنافسة فى إيطاليا. حيث أخطر قائد اللواء الجوى إبراهيم جزارين ـ سكرتير وزير الحربية لشئون الطيران ـ الملحق الجوى البريطانى «أن السلطات المصرية فى أمس الحاجة إلى معرفة الموعد المحتمل لرفع الحظر (على تصدير الأسلحة والطائرات)، فقد انفقوا حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات المصرية على شراء عدة طرازات من الطائرات، بما فى ذلك مقاتلات الماكى والفيات من إيطاليا وأنهم لا يرغبون فى شراء طائرات غير بريطانية، إلا أنه مع استمرار بقاء الحظر، فإن عليهم أن يحصلوا على هذه الطائرات حيث يجدونها. وأضاف جزارين أن القوة الجوية المصرية يجب أن تظل عاملة، ومن ثم، فإنها لا تستطيع المخاطرة بتجميد حصة كبيرة من الميزانية بعمل تعاقدات قد لا يتم تنفيذها فى فترة محددة، نتيجة الحظر على تصدير الأسلحة. وفى الحقيقة فإن السلاح الجوى الملكى المصرى سيقوم بشراء طائرات أكثر من إيطاليا. فرغم عدم رضائهم فعلا عن طائرات الماكى والفيات، إلا أنهم يستطيعون الحصول عليها فى وقت قصير» (٢).

وحذَّر السفير البريطانى فى رسالته السابقة إلى الخارجية البريطانية من زيادة اعتماد السلاح الجوى المصرى على الانتاج الإيطالى من الطائرات، الأمر الذى يعتبر غير مرغوب فيه من جميع الوجوه. وأوضح السفير أهمية إمداد مصر بالأسلحة لإعطاء الفرصة لنجاح المباحثات العسكرية(٣).

وفى الوقت الذى كان السفير البريطانى يحث فيه حكومته بخصوص إطلاق مبيعات الأسلحة والطائرات إلى مصر لإنجاح المباحثات العسكرية، كانت الحكومة المصرية ـ تحت

(١) Idem.
(٢) Idem.
(٣) Idem.

ضغط الملك ـ تحاول التعجيل ببدء تلك المباحثات من أجل رفع الحظر على تصدير الطائرات، التى كانت تمثل المطلب الأول فى الاحتياجات المصرية بعد أن انخفضت صلاحيتها نتيجة للحرب فى فلسطين(١).

فقد وصلت قوة المقاتلات الصالحة فى نهاية الحرب إلى خمس عشرة طائرة فقط، بعد أن كان سبعا وثلاثين قبل بداية العملية «حوريب». وكانت الحاجة ماسة إلى تزويد القوة الجوية بسربين من المقاتلات تشمل حوالى خمسين طائرة من أحداث الطرازات (٢).

ولم يكن سوء حالة السلاح الجوى المصرى خافيا على السلطات البريطانية فى مصر. حيث تعكس التقارير البريطانية فى شهر فبراير انخفاض قوة السلاح الجوى نتيجة للحرب فى فلسطين، إلا أنها تشير إلى أن «القوة الجوية المصرية قد نجحت فى عملها بالمعدات المتاحة، سواء فى العمليات النشطة أو فى إنقاذ ماتبقى لها (من طائرات) عن طريق أعمال الصيانة والإصلاح» (٣).

وتوضح تقارير صلاحية الطائرات فى شهر أبريل ارتفاع عدد المقاتلات والمقاتلات القاذفة الصالحة إلى إحدى وثلاثين طائرة والقاذفات الثقيلة إلى ست طائرات(٤). وعندما أجرت هيئة العمليات المشتركة تقديرها للموقف فى الحادى والعشرين من مايو، لم تكن حالة السلاح الجوى آنذاك تسمح بالمشاركة فى أى عمليات مقبلة بأكثر من الإمكانات التالية (٥):

---

(١) Air 20 / 6906, R752, H.Q. RAF/ Med M.E. to the Air Ministry, tel., 14.4.1949. - F.O. 141 / 1367, H.E. to M.R. Wright, draft letter, 7.2.1949.

(٢) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ١، ملف ١ – ٢٦ / س ج / ١٢ «مؤتمرات»، مؤتمر برئاسة الجيش، ٩ يناير ١٩٤٩، مسلسل ١٩٤٦، ص ٨.

(٣) F.O. 141 / 1367, H.E. to M.R. Wright, 7.2.1949, loc. cit.

(٤) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، ملف ١٣٨، تقارير صلاحية الطائرات خلال شهر أبريل ١٩٤٩.

(٥) وزارة الدفاع (مكتب المشير)، حافظة رقم ٣، ملف ١ / ٢٦ / س ج / ٢٣، ج ٢، تقدير موقف هيئة العمليات المشتركة لو نقضت إسرائيل الهدنة، ٢١ مايو ١٩٤٩، ص ٢، والملحق الأول ص ٤.

**القوة القادرة على الاشتراك فى العمليات.**

سرب سپيتفير (٨ طائرة) يتمركز فى مطار العريش ومستعد للاشتراك الفورى فى العمليات، يدعمه سربان آخران أحداهما من طراز ماكى (٨ طائرة) والآخر طراز سپيتفير (٨ طائرة) من مطار البلاَّح كنسق ثان بالإضافة إلى سرب فيات (١٢ طائرة) من مطار حلوان، والقاذفات الثقيلة من مطارى ألماظة وغرب القاهرة كنسق ثالث.

**المطارات الجاهزة:**

المطارات التى يمكن استخدامها بالجبهة هى مطار العريش والبلاَّح. وفى حالة الطوارىء يمكن استخدام أراضى الهبوط جنوب العريش (رقم ١٥) وفى بير الحمة (رقم ٢٠)، ومنطقة مصفق (رقم ٣٠).

**الذخيرة والقنابل.**

موقف الذخيرة والقنابل كان مرضياً للغاية.

ومن ذلك التقدير يمكننا أن نرى أن إجمالى ماكان يمكن إشراكه فى أى عمليات مقبلة لم يكن يزيد عن ٣٦ طائرة مقاتلة ومقاتلة قاذفة من إجمالى قوة طائرات الفيات والماكى وسبيتفير المتوفرة، والتى كانت تصل إلى ستين طائرة[١]. أما القاذفات الثقيلة التى يشير إليها تقدير الموقف فكانت تتكون من ست طائرات سترلنج وطائرتين هاليفاكس[٢]، يوضح أحد التقارير البريطانية أنها كانت جميعها غير صالحة فى الثامن عشر من مايو، أى قبل تقدير الموقف المشار إليه بثلاثة أيام[٣]

ومن ثم، كانت حالة القوة الجوية المصرية المتدنية تمثل عامل ضغط على وزارة الحربية للبحث عن مصادر بديلة لتزويد القوة الجوية المصرية باحتياجاتها من الطائرات والعتاد، الأمر الذى كانت تخشى منه السلطات البريطانية فى مصر آنذاك. ومن هنا جاء تحرك تلك السلطات

(١) وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، تقارير صلاحية الطائرات خلال شهر أبريل ١٩٤٩.

(٢) نفس المرجع، نفس المكان.

(٣) Air 23/ 8346 17, Order of Battle - Royal Egyptian Air Force, 18. 5. 1949.

وتوصياتها السابقة ببحث رفع الحظر على إمداد مصر بالأسلحة، بالإضافة إلى اعتقاد السلطات البريطانية فى مصر أن رفع الحظر سيوفر الظروف الملائمة لنجاح المباحثات العسكرية.

وجاءت استجابة وزارة الخارجية البريطانية لتوصيات سفيرها فى مصر فى شكل برقية إلى ممثلها فى الولايات المتحدة تطلب منه مناقشة وزير الخارجية الأمريكى بشأن رفع الحظر على تصدير الأسلحة الذى صدر بخصوص الحرب فى فلسطين وأن يوضح للوزير الأمريكى «أن ملك مصر قد أخطر رئيس الوزراء المصرى بالسير قُدماً فى المباحثات العسكرية معنا، وقد تحدد بالاسم ثلاثة ضباط مصريين لهذا الغرض. ورئيس الوزراء المصرى يضغط علينا مرة أخرى بخصوص استئناف إمدادات الأسلحة لمصر. ومن الواضح أنه لن يتحقق إلا قليل من التقدم فى المباحثات العسكرية إذا لم تتم الاستجابة من ناحية الإمدادات بالأسلحة»(١).

وفى الوقت الذى كانت تحاول فيه الخارجية البريطانية رفع الحظر على تصدير الأسلحة لإنجاح المباحثات العسكرية، كانت وزارة الطيران فى لندن وقيادة القوات الجوية البريطانية فى الشرق الأوسط تبحثان المطالب المصرية لتطوير السلاح الجوى، والتى يمكن تلخيص خطوطها العامة فيما يلى(٢) :

(١) تنفيذ خطة الثلاث سنوات (خطة أبريل ١٩٤٧ بعد تعديلها) والتى تغطى تشكيل قوة جوية من أربعمائة طائرة تشمل طائرات التدريب والمواصلات.

(٢) يجب على هذه الخطة أن توفر قوة مقاتلات نهارية وليلية قوية للدفاع عن مصر، وقوة جوية تكتيكية للعمليات المشتركة مع الجيش فى الصراع الذى قد ينشأ خارج الحدود المصرية.

(٣) حرص قيادة السلاح الجوى على استخدام النفاثات فى طرازات طائرتها المختلفة.

(٤) حاجة السلاح الجوى إلى قوة من القاذفات الخفيفة حتى ثلاثة أسراب.

(١) (ملحق ٥٣) F.O. 271/ 121819 1201, F.O to Cairo top secret tel. No. 962,16.5.1949.

(٢) F.O. 141/1367 409/13, H.M. Air Attache (Cairo) to the Air Commander -in-Chief R.A.F. MED/M.E. letter No.AA/TS.90, 2.6.1949

(٥) شكيل سرب قاذفات ثقيلة ليكون قاعدة للتوسع فى القاذفات مستقبلاً.

(٦) توفير شبكة من محطات الرادار الأرضية لتغطية الدلتا، فضلاً عن الرادارات المحمولة جواً بواسطة المقاتلات الليلية.

وفى انتظار نتائج الاتصالات البريطانية ـ الأمريكية لرفع الحظر على تصدير الأسلحة، قامت وزارة الطيران بحصر المشتروات المصرية من الطائرات التى حال الحظر دون تسليمها. وطبقاً لمذكرة نائب مدير الإتصال والتعاون الأجنبى فقد شملت تلك المشتروات تعاقدات سابقة على تاريخ الحظر فى يونيو ١٩٤٨ وتعاقدات أخرى تالية عليه لشراء الطائرات النفاثة التالية[١] :

*قبل فرض الحظر :*

عقد فى الثامن من مارس ١٩٤٨ لشراء طائرة متيور طراز ٧ وأربع طائرات متيور طراز ٤، كان مقدراً تسليمها فى مارس ومايو ١٩٤٨ على التوالى.

*بعد فرض الحظر :*

(أ) عَقْد فى السابع من يناير ١٩٤٩ لشراء أربع طائرات متيور إضافية طراز ٤ لم يتحدد وقت تسليمها بشكل محدد.

(ب) عَقْد فى فبراير ١٩٤٩ لشراء ست طائرات فامپير طراز ٣ قُدر أن يتم تسليمها عام ١٩٥١ فى حالة رفع الحظر.

ولما كانت هذه الطائرات لم يتم تصنيعها لحساب مصر حتى يونيو ١٩٤٩، فقد أوصى نائب مدير الإتصال والتعاون الأجنبى فى مذكرته إلى مساعد رئيس الأركان بوزارة الطيران ببدء العمل فى تلك الطائرات كسباً للوقت حتى يتم إلغاء الحظر، حيث كان من رأيه أنه حتى إذا لم يرفع الحظر عند الانتهاء من تصنيع هذه الطائرات، فإنه يمكن إرسالها إلى القوات الجوية البريطانية فى مصر مع السماح للأطقم الجوية والأرضية المصرية بالتدريب عليها تحت إشراف القوات البريطانية[٢].

(١) Air 20/6906, ACAS (P) 3616, D.A.A.F.L. to ACAS (P),minute, 14.6.1949.

(٢) Idem.

وفى نفس اليوم الذى قُدمّت فيه المذكرة السابقة، أرسل السفير البريطانى فى مصر برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية يحثها على الإفراج عن قطع الغيار المرسلة إلى السلاح الجوى والتى تم التحفظ عليها فى شهر يونيو السابق على أثر فرض الحظر، خوفاً من رد الفعل المصرى المؤلم خلال المحادثات العسكرية المستهدفة(١).

وعندما بدأت تلك المحادثات بشكل سرى فى أوائل يوليو ١٩٤٩ بين ممثلى هيئة الأركان المصرية والبريطانية فى فايد، حاول الوفد العسكرى المصرى مناقشة مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر، ولكن الجانب البريطانى اعتبر أن الجلاء مسألة سياسية، ومن ثم، بقى ذلك الموضوع معلقاً إلى حين(٢).

إلا أن قبول الحكومة المصرية بالتقدير البريطانى ـ الذى يرى أن مصر مُعَرَّضَة لخطر الهجوم السوفيتى فى حالة اشتعال الحرب فى المنطقة ـ ترتب عليه، قبول الوفد العسكرى المصرى بعد ذلك بالتصور البريطانى لسيناريو المرحلة الافتتاحية لتلك الحرب، والذى قدر أن الهجوم (الجوى) على مصر سيتم قبل الإعلان الرسمى عن بدء تلك الحرب(٣)، وهو ما يعنى بطبيعة الحال أن البريطانيين لن يتوفر لديهم الوقت للعودة إلى مصر لصد ذلك الهجوم فى حالة جلائهم عنها. ومن ثم فإن بقاءهم فى مصر وقت السلم أمر حيوىٌ لسلامة الدفاع عن البلاد ضد الهجوم المنتظر.

وفى منتصف يوليو توصل الوفدان العسكريان الى اتفاق مبدئى، اعترف فيه المصريون بضرورة تمركز البريطانيين فى مصر وقت السلم، ووافق البريطانيون فيه على بيع الأسلحة اللازمة للقوات البرية والجوية المصرية(٤).

وتخوفاً من تسرب تلك المحادثات إلى المعارضة المصرية ـ التى كان يمثلها الوفد آنذاك ـ

---

(١) Air 20/6906, 125/9A, Cairo to F.O., cypher tel., No.797, 14.6.1949.

(٢) Foreign Relations of the United States, 1949, Vol.VI, The Ambassador in the United Kingdom to the Secretary of State, top secret tel., No.2714, 12.7.1949, pp. 219-220.-

لم يكن يعلم بتلك المباحثات سوى الملك ورئيس الوزراء ووزير الخارجية والوفد العسكرى.

(٣) Idem .

(٤) Ibid., The Chargé in Egypt to the Secretary of State top secret tel., No.704, 23.7.1949, p.221.

فقد رفض العسكريون المصريون تسجيل تلك المحادثات كتابة(١). وإزاء مخاوف الوفد العسكرى المصرى عرض البريطانيون عمل خطة دفاعية على أسس فنية وفرضية بحتة دون ذكر أسماء ووصف القوات المستخدمة فى تلك الخطة بنسبتها إلى الدولة (أ) أو الدولة (ب)(٢).

وفى السادس عشر من يوليو، أكدت السفارة البريطانية أنه قد تم التوصل إلى إتفاق على المستوى العسكرى بين المفاوضين البريطانيين والمصريين حول الخطة العامة، التى بُنيت على أساس خطر العدائيات الدولية القائمة(٣). كما تم التوصل إلى اتفاق حول تشكيل حوالى عشر لجان فرعية لتولى الجوانب التفصيلية للاتفاق الأساسى السابق(٤).

ولما كان الملك قد وافق على الاتفاق الذى توصل إليه الجانبان، فقد كان عليه - طبقا لرأى السلطات البريطانية فى مصر - أن يبيع ذلك الإتفاق ووسائل تنفيذه التى ستسفر عنها دراسات اللجان الفرعية، إلى رئيس وزرائه ووزير خارجيته، على أن يأخذ الاتفاق طريقه إلى مستوى مجلس الوزراء بعد الانتخابات التى كان مُقدراً إجراؤها فى شهر أكتوبر من نفس العام، حتى لا تصبح المعاهدة الموضوع السياسى الرئيسى فى تلك الانتخابات(٥).

إلا أنه سرعان ما أطاح الملك بوزارة إبراهيم عبد الهادى فى الخامس والعشرين من يوليو، وكلّف حسين سرى بتشكيل وزارة قومية شارك الوفد فيها(٦). فتوقفت المحادثات العسكرية بعد الاجتماع الذى عقده الطرفان فى الثانى من أغسطس(٧).

ويبدو أن ذلك التوقف تم لإجراء مزيدٍ من المشاورات بين الوفدين العسكريين وحكومتيهما،

---

(١) Ibid., The Chargé in Egypt to the Secretary of State, top secret tel., No.692, 19.7.1949, p.220.

(٢) Idem.

(٣) Ibid., The Chargé in Egypt to the Secretary of State, top secret tel., No.704, 23.7.1949, p.p221-222.

(٤) Idem

(٥) Idem

(٦) يُرجع حسن يوسف إجبار الملك لإبراهيم عبد الهادى على الاستقالة إلى فشل الأخير فى توحيد الصفوف والخلاف الذى كان مستشرياً بين القصر والوزارة حول العديد من الموضوعات مثل، السياسة تجاه سوريا بعد انقلاب حسنى الزعيم، وتعديل الدوائر الإنتخابية، بالإضافة إلى مشكلتى إصلاح اليخت المحروسة وصلاحية تعيين رئيس هيئة أركان حرب الجيش. - حسن يوسف، المرجع المشار إليه، ص٢٦٢-٢٦٣.

(٧) Ibid., The Chargé in the United Kingdom to the Secretary of State, top secret tel., No.3467, 30.8.1949, p.223.

على أثر بيان حسين سرى فى الأول من أغسطس عن سياسة وزارته، والذى أشار فيه إلى أن مسألتى الجلاء ووحدة وادى النيل على رأس أهداف تلك الوزارة(١).

إلا أنه سرعان ما استُؤنفت المحادثات العسكرية فى النصف الثانى من أغسطس(٢)، مما يشير إلى قبول حسين سرى باستمرار تلك المحادثات. ومن ثم، وجدت وزارة الحربية المصرية - على ضوء الاتفاق المبدئى الذى تم التوصل إليه خلال شهر يوليو، واتجاه المناقشات الدائرة فى مجلس الأمن إلى رفع الحظر على تصدير الأسلحة - أن الوقت أصبح ملائماً لاستعجال تسليم الطائرات والمعدات المدرجة فى التعاقدات السابقة، والتقدم بأوامر شراء جديدة للطائرات التى أدرجت لها اعتمادات مالية خلال ميزانية ذلك العام. وعلى ذلك، أخطر الملحق الجوى المصرى وزارة الطيران البريطانية أن لديه الصلاحية لتقديم أمر شراء مُحَدَّد بعدد من الطائرات. فبالإضافة إلى الطائرات السابق التعاقد عليها، فإن السلاح الجوى حريص على استلام الطائرات التالية قبل فبراير ١٩٥٠(٣) :

٢٠ طائرة طراز سى فيورى ١٠.

١٤ طائرة طراز ڤامپير ٥.

٧ طائرة طراز متيور ٨.

١ طائرة طراز متيور ٧ (مزدوجة للتدريب).

وما أن قررَّ مجلس الأمن فى الحادى عشر من أغسطس رفع الحظر على تصدير الأسلحة الذى تم فرضه فى شهر يونيو ١٩٤٨، حتى أرسل قائد القوات الجوية البريطانية فى الشرق الأوسط إلى وزارة الطيران يحثُّها على إعطائه صلاحية إخطار المصريين بإفراج الحكومة البريطانية عن الطائرات التى سبق التعاقد عليها، حيث كان يتوقع إثارة المصريين لذلك الموضوع عند استئناف المحادثات العسكرية فى النصف الثانى من أغسطس. إلا أن القائد البريطانى تحفظ فى الوقت نفسه على تسليم المصريين عدداً كبيراً من طائرات الڤامپير تسمح

(١) Ibid., The Chargé in Egypt to the Secretary of state, tel., No.A-819, 2.8.1949, p.222..

(٢) Air 20/6906 R 329A, H.Q. M.E.A.F. to the Air Ministry, personal letter, No. C.IN.CX 160, 1949.

(٣) (ملحق ٥٤). Air 20/6906, ACAS (P) 4095, D.D.A.F.L. to A.C.A.S. (P), minute, 9.8.1949.

بتسليح أكثر من سرب واحد من الأسراب التى يعتزمون تشكيلها من ذلك الطراز حتى مارس ١٩٥٠[١].

ولما كانت التعاقدات القديمة فضلاً عن أوامر الشراء الجديدة لا تسمح بتشكيل أكثر من سرب واحد من طائرات الڤامپير، فقد وافقت وزارة الطيران على الإفراج عن التعاقدات القديمة من الطائرات النفاثة بالإضافة إلى المطالب الجديدة التى قُدم بيانها الملحق الجوى المصرى. وبذا أصبح جملة ما تم التصديق على تزويد السلاح الجوى به من طائرات حتى أغسطس ١٩٤٩ هو[٢] :

٢٠ طائرة طراز ڤامپير ٥ (٦ تعاقد قديم، ١٤ تعاقد جديد)

٢ طائرة طراز متيور ٧ (١ تعاقد قديم، ١ تعاقد جديد)

١٢ طائرة طراز متيور ٤ (٦ تعاقد قديم، ٦ تعاقد جديد بدلاً من ٧ متيور ٨ المطلوبين)

٢٠ طائرة طراز سى فيورى (تعاقد جديد).

وفى ظل رفع الحظر على تصدير الأسلحة، وتصديق الحكومة البريطانية، بدا الأمر فى شهر أغسطس كأن الطريق أصبح ممهداً لوضع خطة الثلاث سنوات موضع التنفيذ، بعد التعديلات التى أُجريت عليها. وطبقاً لتصريحات قائد اللواء الجوى إبراهيم جزارين - خلال اجتماعه مع قائد القوات البريطانية بالشرق الأوسط فى شهر يوليو - كانت الملامح الرئيسية لتلك الخطة تشمل ثلاثة عشر سرباً مقاتلاً، بالإضافة إلى أسراب الخط الأول العاملة فى ذلك الوقت[٣]. وكان مقدراً أن تتشكل كل من الأسراب الجديدة من اثنتى عشرة طائرة كقوة أصلية وأربع طائرات احتياطية لكل منها[٤].

ولتنفيذ تلك الخطة قُدِّر تشكيل ثلاثة أسراب جديدة قبل نهاية السنة المالية فى فبراير

(١) Air 20/6906 R 303, H.Q. M.E.A.F. to the Air Ministry, top secret tel., No. C.IN.CX 149, 12.8.1949 .

(٢) Air 20/6906 R331 A.C.A.S. (P). to the H.Q.M.E.A.F., top secret tel., No. MSX 126, 15.8.1949.

(٣) Air 20/6906, 125 (Pol/182) Notes on a Meeting held between C-in-C, M.E.A.F. and Group Captain, Gazarin, 20.7.1949.

شملت أسراب الخط الأول آنذاك ثلاثة أسراب قتال وسرب قاذفات، وسرب استطلاع عام، فضلاً عن سربين للنقل والمواصلات.

(٤) Idem

١٩٥٠ وأربعة أسراب أخرى فى نهاية السنة المالية التالية، أما الستة أسراب الباقية فكان مُقدراً تشكيلها خلال السنة المالية المنتهية فى فبراير ١٩٥٢(١).

وقد بُنيت تلك الخطة على أساس تقدير المخططين المصريين آنذاك لاحتياجات مصر الدفاعية ضد قوى صغرى، أما الدفاع ضد القوى الكبرى فكان على مصر أن تعتمد فيه على معاونة البريطانيين والحلفاء الآخرين(٢).

وتشير تصريحات قائد اللواء الجوى جزارين خلال اجتماعه مع قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط أن وزير الحربية صدَّق فعلاً على تلك الخطة كما ناقشتها اللجان المالية المختصة، وكان يُنتظر أن تحظى بموافقة البرلمان فى صيف ١٩٤٩(٣).

ولما كان الجانب المصرى قد اقترح خلال المباحثات إرسال وفد عسكرى مصرى إلى المملكة المتحدة للتفاوض حول الطائرات والأسلحة اللازمة للقوات المسلحة المصرية، فقد طلب قائد القوات الجوية البريطانية فى الشرق من وزارة الطيران أن تُقدم لممثلى السلاح الجوى المصرى كل معاونة ممكنة(٤).

وخلال وجود الوفد العسكرى المصرى فى المملكة المتحدة، استجاب المسئولون فى وزارة الطيران البريطانية لجزء كبير من مطالب السلاح الجوى المصرى. ولم يعق الاستجابة إلى باقى الاحتياجات المطلوبة سوى الارتباطات البريطانية المخططة مسبقاً سواء فى مجالات التدريب أو التسليح، فضلاً عن أسبقيات احتياجات القوات الجوية البريطانية وإصرار الوفد العسكرى المصرى على طلب أحدث الطائرات(٥).

---

(١) Idem

(٢) Idem

(٣) Idem

(٤) Air 20/6906, R 329A, H.Q.M.E.A.F. (C-in-C) to the Air Ministry (A.C.A.S.(P), personal letter, No.C.IN. CX, 160,17.8.1949.

(٥) Air 20/6906, A.C.A.S.(P) 1483, Record of a Meeting with the Royal Egyptian Air Force Delegation, 20.9.1949. - Air 20/6906, A.C.S.(P) 4748, Minute of a Meeting held on 25.10.1049 to discuss the sale of aircraft and equipment to Egypt, 29.10.1949.

وقد أسفرت جهود الوفد العسكرى فى المملكة المتحدة عن التعاقد على شراء الطائرات النفاثة التالية [١] :

٦٦ طائرة ڤامپير طراز ٥، ٦ (مقاتلة ومقاتلة قاذفة) منها ١٦ طائرة مُجهَّزة كمقاتلات ليلية، قُدِّر تسليمها مابين أغسطس ١٩٥٠ وفبراير ١٩٥١، مع تسليم العشرين ڤامپير السابق التعاقد عليها قبل شهر مارس.

٢٤ طائرة متيور طراز ٨ (مقاتلة ومقاتلة قاذفة) قُدِّر تسليمها فيما بين سبتمبر وديسمبر ١٩٥٠.

وبالإضافة إلى النفاثات الحديثة السابقة، فقد تم التعاقد أيضا على شراء عشرين طائرة سپيتفير طراز ٢٢ مستعملة بكامل تجهيزاتها ومعداتها الأرضية، بالإضافة إلى تسع قاذفات مستعملة من طراز هاليفاكس، واثنتى عشرة مقاتلة قاذفة من طراز فيورى[٢].

وبينما كان الوفد العسكرى المصرى يتباحث فى المملكة المتحدة حول احتياجات القوات المسلحة المصرية من الأسلحة والطائرات، كانت السلطات البريطانية فى مصر تضغط على الملك لاستكمال الاتفاق المبدئى بشأن التسهيلات المطلوبة للقوات البريطانية فى مصر وتوثيقه. إلا أن الملك ـ رغم تلهفه على ذلك تأمينا لعرشه ـ أوضح لوزير الخارجية البريطانية، أن هناك مصاعب سياسية فى مصر تعوق نفيذ ذلك الآمر آنذاك، نظراً لأن البلاد مُقْدِمَة على الانتخابات، وأنه متى تم الفراغ منها «أمكن ترجمة التفاهم الذى تم التوصل إليه إلى اتفاقية علنية» [٣].

وقد استمرت المحاولات البريطانية ـ خلال عهد وزارتى حسين سرى ـ للضغط على الملك بشأن نتائج المباحثات العسكرية، والتى لم تناقش حتى الثالث من نوفمبر سوى مايطلبه الجيش المصرى، فى الوقت الذى لم يتم فيه إحراز أى تقدم بخصوص التسهيلات التى طلبها

(١) Air 20/6906 A.C.A.S. (p), 4748, Minute of A meeting held on 25.10.1949,loc. cit. - F.O.371/96968, JE 1192/ 64 Orchard (ministry of supply) to Hosie (ministry of defence), secret letter No. 8/1 (Attached schedule) 13.5.1925..

(٢) Air 20/6906, A,C.A.S. (p), 4784, Minute of Meeting held on 25.10.1949, loc. cit. - F.O. 371/96968, JE1192, Orchard to Hosie, loc. cit.

(٣) هيكل، ملفات السويس، انظر برقية الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى مصر، ص ٦٦٤. ـ فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٥٥ ـ ٥٦.

البريطانيون، على حد قول الفيلد مارشال «سليم» للملك[١]. إلا أن الأخير أوضح لسليم خلال لقائهما فى الثالث من نوفمبر أنه يعرف مايريدون «ويدرك الحاجة إليه، ولكن الصعوبات كبيرة من الناحية السياسية وبصورة خاصة أى إعلان علنى» [٢].

وإزاء ذلك الموقف، قنعت الحكومة البريطانية مؤقتا بأن «المصريين لن يُصرّوا على جلاء القوات البريطانية من الأراضى المصرية» [٣]، على ضوء التفاهم الذى تم التوصل إليه خلال المباحثات العسكرية، وانتظرت ما ستأتى به الأحداث.

وهكذا كانت محصلة السياستين المصرية والبريطانية عام ١٩٤٩، هى كسر حالة الجمود السابقة حيال تطوير القوة الجوية المصرية، وغرس البذور لتزويدها باحتياجاتها من الطائرات والمعدات. كما أثمرت تلك السياسة، رفع الكفاءة القتالية لبعض وحدات تلك القوة، من خلال التدريب المشترك الذى كان يجرى مع القوات الجوية البريطانية فى مصر آنذاك.

وقد بدأ ذلك التدريب بمبادرة من وزير الحربية المصرى، الذى أبدى رغبته للسلطات البريطانية فى إجراء مثل هذا التدريب فى منطقة القناة، مع الاستفادة من تسهيلات التدريب البريطانية فى تلك المنطقة كميادين الرماية وقذف القنابل[٤].

وقد أوصى السفير البريطانى فى مصر بسرعة بحث الموضوع والموافقة عليه، نظراً لأنه يتمشى مع اتجاهات السياسة البريطانية آنذاك نحو تقوية الروابط بين العسكريين من الجانبين، تمهيداًللمحادثات العسكرية المستهدفة [٥].

وقد تمت الموافقة على ذلك التدريب دون قيود من الجانب البريطانى، وهو الأمر الذى أسعد الملك، فقد كان يرى أن «رجال السلاح الجوى قد أبلوا وأظهروا معدنهم (خلال الحرب)، ويمكن

(١) هيكل، ملفات السويس، انظر تقرير الفيلد مارشال سليم فى ٤ نوفمبر، ص ٦٦٦. – فادية سراج الدين، المرجع المشار إليه، ص ٥٥ – ٥٦.

(٢) هيكل، ملفات السويس، ص ٦٦٦.

(٣) Foreign Relations of the United States, 1949, Vol. VI. The Charge in Egypt to the Secretary of State, top secret tel.,No. 704, 23.7.1949.

(٤) F.O. 141 / 1367, Cairo to F.o., immediate and top secret (draft) tel., no. 163, January 1949.

(٥) F.O. 141 / 1367, Cairo to F.o., immedaite and top secret (draft) tel., No. 162, 21.1.1949.

لمصر أن تفخر بهم وأنهم جديرون بالمعاونة للحصول على أفضل تدريب» (١).

وبالنسبة لتطوير القوة القتالية للسلاح الجوى المصرى، فيتضح من تقرير الملحق الجوى البريطانى فى يناير ١٩٥٠، أنه، نتيجة لعدم تسليم السلاح الجوى آنذاك أياً من طائراته النفاثة، أو طائراته الأخرى المتعاقد عليها عام ١٩٤٩، فلم تطرأ أية زيادة على قوته القتالية من الطائرات، والتى توضحها تقارير الصلاحية فى شهر أبريل كما يلى (٢):

## المقاتلات والمقاتلات القاذفة:

٦٠ طائرة (٢٥ سپيتفيره ٩+ ١٧ ماكى سى ٢٠٥ + ١٨ فيات جى ٥٥).

## القاذفا الثقيلة:

٨ طائرة (٦ سترلنج + ٢ هاليفاكس).

## النقل والمواصلات:

٥١ طائرة (١٥ داكوتا + ١٥ كوماندو + ٩ أنسن + ٦ دف + ٥ بيشكرافت + ١ نورثمان).

وطبقا لتقارير صلاحية طائرات السلاح الجوى فى أبريل ١٩٤٩، لم تزد نسبة الطائرات الصالحة عن ٥٥٪ من إجمالى الطائرات السابقة، بينما كان الباقى يرقد فى الورش، فى انتظار أعمال الإصلاح والتفتيشات الرئيسية وتوفر قطع الغيار والأجهزة الحيوية اللازمة لها(٣).

أما من الناحية التنظيمية، فقد طرأ بعض التطوير على تشكيل القوة الجوية المصرية. فبالأضافة إلى أسراب التدريب وسرب المواصلات الملكى، شُكلت القوة الجوية فى ثلاثة أجنحة وسرب مستقل. حيث أضيف الى جناح المقاتلات الذى تشكّل خلال الحرب العالمية الثانية،

---

(١) F.O. 141 / 1367, Cairo to F.O., top secret (draft) tel., No.47, 2.3.1949 .

(٢) Air 23 / 8346, The Air Attaché (Cairo) to the Assistant Chief of Air Staff (I) (the Air Ministry), appenendix to secret letter, No.30 / 50, 31.1.1949.

وزارة الدفاع، وثائق حرب ١٩٤٨، تقارير صلاحية الطائرات خلال شهر أبريل سنة ١٩٤٩ .. لم تشمل الأعداد السابقة طائرات التدريب وبعض الطائرات القديمة المستخدمة فى الرصد الجوى ورش المبيدات.

(٣) نفس المرجع، نفس المكان.

جناحان آخران، أحدهما للقاذفات والآخر للنقل الجوى، بالإضافة إلى سرب مستقل للاستطلاع العام(١).

وقد تشكّل جناح المقاتلات من أربعة أسراب، أما القاذفات فقد تم إدماج السربين التابعين لذلك الجناح بعد الاستغناء عن طائرات النقل المجهزة لقذف القنابل انتظاراً لطائرات «الهاليفاكس» التى تم التعاقد عليها فى خريف ١٩٤٩، بينما شكل جناح النقل الجوى من سربين للنقل وسرب للمواصلات وخُصص السرب المستقل للاستطلاع العام والتدريب الملاحى(٢).

## ثالثا: أثر السياسة الإسرائيلية على تطور القوة الجوية فى أعقاب الجولة الأولى:

### ١ - منطلقات السياسة الإسرائيلية تجاه تدعيم القدرات العسكرية لإسرائيل:

مع نهاية الجولة العربية / الإسرائيلية الأولى فى يناير ١٩٤٩، بدأت مرحلة جديدة فى تطور المشروع الصهيونى فى فلسطين لتحقيق الهدف القومى الثانى لهذا المشروع. فبينما كان الهدف القومى الأول هو إقامة الوطن القومى لليهود فى فلسطين، فإن الهدف القومى الثانى بعد قيام الدولة، كان تأمين إسرائيل وتنميتها وبسط نفوذها(٣)، فعلى حد قول بن جوريون «كان بناء الدولة إسرائيل مجرد المرحلة الأولى فى تحقيق رؤيتنا التاريخية» (٤).

وقد وقع تحقق هذا الهدف على عاتق وزارات الائتلاف برئاسة بن جوريون فى سنوات مابعد الحرب، بعد حصول حزب المپاى الذى يتزعمه على أكبر عدد من مقاعد الكنيست

(١) Air 23/ 8346,The Air Atché to the Assisant Chief of Staff, 31.1.1949.loc.cit

(٢) Idem.

(٣) اللواء أ. ح طه محمد المحجوب وآخرون، العسكرية الصهيونية، المجلد الثانى (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٤)، ص٥١.

(٤) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج٢، ص ٢٨٢.

الإسرائيلي[1]. وقد اعتبر بن جوريون أن الهدف القومى الثانى هو معركة إسرائيل لما بعد قيام الدولة. وكان يرى أن تلك المعركة ذات ثلاثة أوجه أحدها عسكرى والتالي سياسى والآخر اقتصادى.

وقد فرضت طبيعية الهدف القومى الثانى أن يأخذ الوجه العسكرى مكان الصدارة بين وجوهه الثلاثة ويصبح المحرك الأساسى لكافة الأنشطة الأخرى لفرض الأمر الواقع فى فلسطين والارادة الصهيونية على المنطقة المحيطة بالقوة المسلحة عن طريق الردع وتحطيم القوى المناوئة لطموحات الدولة اليهودية.

وبينما تطلب الوجه العسكرى إقامة مؤسسة عسكرية متفوقة، قادرة على مواجهة الرفض العربى وردع أى تهديد يتعرض فرض الوجود الصهيونى فى المنطقة، فقد تطلب الوجه السياسى دعم الروابط السياسية بالدول الكبرى ـ التى ساندت قيام الدولة ـ لفرض السلام على المنطقة بالشروط الإسرائيلية، وتأمين الحصول على العتاد الحربى والأسلحة اللازمة لتحقيق الفوق العسكرى المطلوب لسياسة الردع، فى الوقت الذى يُحرم فيه العرب من الأسلحة اللازمة حتى للدفاع عن أنفسهم.

أما الوجه الاقتصادى، فكان يتطلب إقامة صرح اقتصادى قادر على استيعاب الأعداد المطلوبة من المهاجرين وتحقيق قدر ملائم من الاكتفاء الذاتى، مع إقامة قاعدة صناعية حديثة لدعم الاقتصاد القومى وتلبية المطالب السياسية العسكرية لتحقيق الهدف القومى الثانى.

وما يهمنا فى هذه الدراسة هو تأثير الجانب السياسى وانعكاسه على تطور بناء واستخدام القوة الجوية الإسرائيلية فى تلك الحقبة. وقد لخص بن جوريون مبادىء السياسة الخارجية لوزارته الائتلافية عام ١٩٤٩فى «الولاء لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة، الصداقة مع جميع الشعوب المحبة للسلام وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، (بذل) الجهود لتحقيق التحالف بين اليهود والعرب، تأييد كل الخطوات التى تهدف إلى قوية السلام وضمان المساواة بين الشعوب، تأكيد وضمان حقوق اليهود جميعهم، الذى يرغبون فى مغادرة البلاد التى

(١) لم يكن عدد المقاعد التى حصل عليها حزب لماپاى تؤهله لتشكيل وزارة حزبية ينفرد فيها بالحكم.

يعيشون فيه الآن والاستيطان فى وطنهم التاريخى، ضمانات فَعَّالة لاستقلال دولة إسرائيل بالكامل وسيادتها» (١).

وسنكتفى من هذه المبادىء، بما يتعلق منا بسياسة إسرائيل الخارجية تجاه الدول العربية والقوى العظمى. فهى السياسة التى أثرت ـ دون سواها ـ على تطور القوة الجوية الإسرائيلية خلال تلك الفترة.

## ٢ - السياسة الإسرائيلية تجاه الدول العربية:

بالرغم من أن المبادىء السابقة التى أعلنها بن جوريون نصَّت على الولاء لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة، كما نصت على بذل الجهود لتحقيق التحالف بين اليهود والعرب، فإن الحكومة الإسرائيلية كانت على استعداد للالتزام بميثاق الأمم المتحدة مادام الأمر لا يتعلق بالقضية الفلسطينية. كما أن بذل الجهود لتحقيق التحالف بين اليهود والعرب، كان يعنى ـ عند التطبيق ـ فرض الصلح على العرب بشروط إسرائيل وليس طبقا لقواعد العدالة والشرعية الدولية.

فالحكومة الإسرائيلية لم تكن على استعداد يوما ما للوصول إلى حلول عادلة للمشاكل التى نتجت عن قيام الدولة الصهيونية فى فلسطين والحرب التى واكبتها، والتى كان أبرزها مشكلتى الحدود واللاجئين الفلسطينيين الذين أُجبِروا على ترك ديارهم وأراضيهم. وكان حل هذه المشاكل بطريقة عادلة كفيل ـ دون شك ـ بتحقيق مناخ ملائم لإرساء أسس السلام بين الدول العربية وإسرائيل. إلا أن الموقف الإسرائيلى المتعنِّت من هاتين المشكلتين حال دون إرساء قواعد السلام المنشود.

ويرى «أهرون كوهين» أنه «من العسير أن نقول إنه كانت لحكومة إسرائيل سياسة جديرة بهذا الاسم، سواء فيما يتصل بالأهالى العرب داخل تخوم إسرائيل أو حيال العالم الكبير الذى يحيط بها» (٢). فضلا أن مسئولى السياسة الخارجية الإسرائيلية كانوا يرون أن السلام

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ٢٨٦.

(٢) كوهين، أهرون، إسرائيل والعالم العربى، ترجمة المخابرات العامة، ج ٣ (القاهرة: المخابرات العامة، ١٩٧١)، ص ٩١٠.

العربى الإسرائيلى ليس مسألة ملحة، و«أن الزمن سيعمل عمله... وسوف تمر سنوات عديدة أخرى ربما ٢٥ سنة أو ٥٠ سنة حتى تجد المشكلة حلا ما» (١).

وقد تولّد هذا التصور لدى مسئولى السياسة الخارجية الإسرائيلية من قناعتهم بأن «استمرار الوضع الراهن فى مسألتى الحدود واللاجئين العرب سيعمل على تثبيت الوضع القائم فى النهاية، وسيدخل فى روع الرأى العام العالمى الوعى بأن هذا الوضع لا يمكن تغييره، ويتحقق السلام فى النهاية دون أن تضطر إسرائيل للتنازل عن شىء ما» (٢).

وجاء موقف الخارجية الإسرائيلية فى مؤتمر لوزان عام ١٩٤٩ تطبيقا أمينا لهذا التصور، فرغم توقيع كل من العرب وإسرائيل بروتوكول لوزان فى شهر مايو من ذلك العام، والذى يقضى ببدء المباحثات بين الجانبين على أساس قرار التقسيم الذى أقرته الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٤٧، إلا أن الحكومة الإسرائيلية ـ عند بدء المباحثات ـ رفضت تنفيذ ذلك القرار(٣)، أو التنازل عن الأراضى التى تحتلها زيادة عما خصصه لها قرار التقسيم. وأعلنت صراحة أنها لن ترد للدول العربية الأراضى التى حصلت عليها خلال الحرب، كما رفضت عودة اللاجئين إلى أراضيهم(٤). الأمر الذى دفع الحكومة الأمريكية إلى إنذارها بأنها «إذا استمرت ترفض النصائح الودية المقدمة بواسطة هذه الحكومة لتسهيل إرساء السلام فى فلسطين، فإن حكومة الولايات المتحدة ستجد أن مراجعة موقفها من إسرائيل أصبح أمراً لا يمكن تجنبه»(٥).

إلا أن الإسرائيليين لم يستجيبوا بشكل كافٍ للإنذار الأمريكى الذى لم يوضع موضع النفيذ. وكل ماحدث، أن الحكومة الإسرائيلية أعلنت عن استعدادها لقبول مائة ألف لاجىء، من جملة اللاجئين الذين كانوا يربون على ثمانمائة وخمسين ألف فرد، بينما كانت الولايات المتحدة ترى أن تقبل إسرائيل مائتين وخمسين ألف لاجىء، مع توزيع الباقى على الدول العربية. وحتى

(١) نفس المرجع، ص ٩١٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٩١٣.

(٣) نفس المرجع، ص ٨٥٨.

(٤) Spiegel, Steven,The Other Arab - Israeli Conflict (Chicago: the University of Chicago press, 1985,),p.46.

(٥) Foreign Relations of the United States, 1949, Vol.VI, Report by the National Security Council on United States Policy towards Israel and the Arab States (NS 47 / 2), top secret, 17.10.1949. p. 1432.

الأعداد التى أعلنت إسرائيل استعدادها لقبولها، فإنها أعطت لنفسها الحرية المطلقة فى اختيار الأماكن التى تنزلهم فيها بحجة الأمن وطاقتها الأقتصادية [١]. كما أنها لم تتزحزح قيد أنملة عن موقفها بالنسبة للأراضى العربية التى تحتلها.

ولما كان العرب ـ الذين قبلوا فى النهاية قرار التقسيم ـ غير مستعدين للتفريط فى أكثر مما فرضه ذلك القرار، فقد طالبوا بعودة جميع اللاجئين الذين ينتمون إلى القسم العربى من قرار التقسيم ـ والذى تحتل إسرائيل أجزاء منه ـ مع تعويض اللاجئين الذين كانوا يعيشون فى القسم الذى خُصص لإسرائيل فى ذلك القرار[٢]. إلا أن الإسرائيليين أخذوا يضعون العراقيل والقيود أمام مبدأ العودة بحجة عدم القدرة على استيعاب هؤلاء اللاجئين بعد توافد أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود على فلسطين خلال الفترة السابقة منذ بدء الحرب، كما احتجت بأن أمنها سيتعرض للخطر مالم يُعقد صلُح بينها وبين العرب [٣].

ولما كانت إسرائيل تُصر على ذلك الصلح كشرط مُسبق لحل مشاكل المعلقة بينها وبين العرب، بينما كان الآخرون يرون حل تلك المشاكل أولا بطريقة عادلة قبل الحديث عن الصلح، فقد وصلت جهود لجنة التوفيق الدولية إلى طريق مسدود خلال مؤتمر لوزان عام ١٩٤٩.

وكان عدم قبول الحكومة الإسرائيلية بحل المشاكل المعلقة على أساس قرار التقسيم وعودة اللاجئين إلى ديارهم، يعنى استمرار الصراع وبقاء حالة الحرب والعداء المتبادل. وفى مواجهة العداء العربى، كان هناك إجماع بين الساسة الإسرائيليين على أهمية تأمين «السلامة الإقليمية لدولة إسرائيل[٤]». وهو ما يعنى تأمين احتفاظ إسرائيل بمكاسبها الإقليمية فى مواجهة الرفض العربى للصلح بالشروط الإسرائيلية.

وكان الرأى الغالب فى الحكومة الإسرائيلية يرى «أن اللغة الوحيدة التى يفهمها العرب هى لغة القوة، فإسرائيل دولة صغيرة منعزلة، ومالم تزد من قوتها الفعلية بمعدل مرتفع من العمل

(١) العقاد، المرجع المشار إليه، ص ١٤٤.
(٢) نفس المرجع، ص ١٤٤.
(٣) نفس المرجع، ص ١٤٥.
(٤) بريتشر، المرجع المشار إليه، ص ٤٢٠.

الواضح فسوف تواجه المشكلات» [١]. كما كان بن جوريون وحواريوه من صقور السياسة الإسرائيلية يعتقدون أن العرب غير قادرين على قبول التعايش السلمى مع إسرائيل. ومن ثم، فلابد أن تُظهر الأخيرة قوتها وتستعرضها بصفة مستمرة لتحقيق الردع وفرض الصلح بالقوة[٢].

## ٣ - السياسة الإسرائيلية تجاه القوى العظمى:

حرصت الحركة الصهيونية منذ بداية المشروع الصهيونى على ربط عجلتها بإحدى القوى العظمى على الأقل، تستند عليها فى تحقيق أهدافها. فكانت بريطانيا فى أوليات هذا القرن، ثم تحولت إلى الولايات المتحدة مع انتقال مركز الثقل الدولى إليها خلال الحرب العالمية الثانية. إلا أن الحركه الصهيونية كانت على استعداد دائما للاستفادة من القوى الأخرى كلما كان ذلك ممكنا. مثل السلطة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى والاتحاد السوفيتى قبيل منتصف هذا القرن. وهو الأمر الذى ساعد على قيام الدولة اليهودية فى فلسطين وإعطائها الشرعية الدولية.

ومع قيام إسرائيل، فإن تأمين تلك الدولة مع الاحتفاظ بمكاسبها الإقليمية وبسط سيطرتها، كانا يتطلبان الحفاظ على مساندة القوى العظمى الصديقة تحقيقا لذلك الهدف. وقد عبّر «شيمون بيريز» عن أهمية المساندة الدولية لأمن إسرائيل بقوله:

«إن الأمن فى حاجة إلى علاقات خارجية من أجل بناء القوة العسكرية» [٣]. ومن ثم، كان بيريز يرى أن على إسرائيل أن تضمن «صداقة إحدى الدول الأربع، أمريكا أو روسيا أو فرنسا أو بريطانيا، على الأقل، وبأى ثمن» [٤].

كما عبر بن جوريون عن أهمية العلاقات الخارجية فى الدعم العسكرى لإسرائيل بقوله:

«إن استطاعتنا أو عدم استطاعتنا الحصول على الأسلحة الثقيلة المناسبة لتجهيز جيشنا يعتمد على علاقاتنا الدولية، وبدون روابط سياسية تصبح الأداة الرئيسية للدفاع عن دولتنا الصغيرة ـ أى جيشنا ـ أداة ضعيفة» [٥].

---

(١) نفس المرجع السابق، ص ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٦.

(٢) نفس المرجع، ص ٤١٢، ٥٤١، ٥٤٢.

(٣) المجدوب وآخرون، المرجع المشار إليه، ص ٦٤.

(٤) نفس المرجع، ص ٦٥.

(٥) نفس المرجع، نفس المكان.

وتوظيفا للسياسة الخارجية الإسرائيلية فى خدمة هدفها القومى الثانى، كان على هذه السياسة تحقيق الارتباط الوثيق بحليف قوى أو أكثر لتوفير متطلبات قوة الردع المستهدفة، وإمداد إسرائيل بالقوى البشرية والمعونات الفنية اللازمة لإقامة قاعدة عسكرية وصناعية حربية وطيدة.

وتحقيقا لهذه الأهداف، حرصت الحكومة الإسرائيلية منذ إعلان الدولة وحتى منتصف عام ١٩٥٠ على اتباع سياسة محايدة غير منحازة تجاه القوى العظمى فى كل من المعسكرين الشرقى والغربى[١]. وقد جاءت هذه السياسة انطلاقا من المصالح الإسرائيلية لدى كل من المعسكرين، فهى محتاجه للاتحاد السوفيتى من أجل إمدادها بالقوى البشرية اللازمة لدولتها النامية من خلال مشروعات الهجرة. حيث يمثل اليهود فى الاتحاد السوفيتى ثانى تجمع لليهود فى العالم بعد الولايات المتحدة، بينما تمثل الأخيرة والجالية اليهودية فيها ـ الأقل استعداداً للهجرة ـ مصدر التمويل الأساسى لتغطية تكاليف مشروعات الهجرة والتنمية فى إسرائيل[٢]، بالإضافة إلى الدعم السياسى والعسكرى المطلوب من كلتا الدولتين.

ولم تكن سياسة عدم الانحياز تمثل خطاً ثابتاً فى السياسة الإسرائيلية، وإنما كانت تعبيراً عن موقف مؤقت أملَتْه حاجة إسرائيل إلى كلٍّ من الكتلتين خلال سنواتها الأولى. فقد كانت الحكومة الإسرائيلية على استعداد دائما لغيير تلك السياسة عند تغيرُّ الظروف أو إذا استدعت المصلحة الإسرائيلية العليا ذلك. وقد عبَّر بن جوريون عن ذلك المعنى فى ديسمبر ١٩٤٧ ـ عقب قرار التقسيم ـ أمام اللجنة المركزية لحزب الماپاى بقوله: إننا فى غضون سنة أو سنتين قد نأخذ مكاننا فى العالم، وإذا دعت الضرورة فسوف نغير هذه السياسة (سياسة عدم الانحياز)..»[٣].

## ٤ - انعكاس السياسة الخارجية الإسرائيلية على تطور القوة الجوية:

عندما توقف القتال فى فلسطين بتوقيع اتفاقيات الهدنة العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٩، بدأت مرحلة جديدة فى تطور القوة الجوية الإسرائيلية يمكن أن نطلق عليها مرحلة إعادة

(١) بريتشر، المرجع المشار إليه، ص ٦٧، ٧٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٦٤ – ٦٧.

(٣) بريتشر، مايكل، قرارات فى السياسة الخارجية الإسرائيلية، تعريب مركز البحوث والمعلومات، قسم ١ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، بدون تاريخ)، ص ١٣٩.

التنظيم وبناء المنشآت والكوادر الجوية الإسرائيلية، وبدء عملية إحلال تلك الكوادر محل العناصر الأجنبية التى تمت تعبئتها خلال الجولة الأولى، بالإضافة إلى تطوير تسليح تلك القوة. وهو الأمر الذى كان يجرى فى إطار خطة عامة لإعادة تنظيم الدولة وقواتها المسلحة بعد الحرب.

ففى منتصف أغسطس ١٩٤٩، أعلن بن جوريون ـ بصفته رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع أمام الكنيست، أن الوقت أصبح ملائما للتفكير فى التنظيم السليم لقوات الدفاع الإسرائيلية، وأشار إلى أنه «فى التخطيط من أجل المستقبل، لا يمكن أن نقنع بالوسائل التى حققت لنا النصر فى الماضى، فما كان فى مرحلة ما قد لا يكون كافيا فى المستقبل»[١]. وأوضح بن جوريون أن فترة الهدنة الطويلة فرصة لتنظيم قوات الدفاع تنظيماً سليماً دون عجلة يفرضها وجود العدو على الأبواب وأكد على ضرورة الحصول على أكثر المعلومات العسكرية تقدما فى العالم، مع الأخذ فى الاعتبار احتياجات وظروف إسرائيل[٢].

وهكذا نرى أن أبرز ملامح تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية التى عُنى بها بن جوريون بعد الجولة الأولى هى إعادة التنظيم، وتوفير المعلومات العسكرية المتقدمة، مع تطوير الوسائل (الأسلحة والمعدات) التى ستستخدمها تلك القوات خلال المرحلة التالية.

وبالنسبة للقوة الجوية، فقد اتجهت الحكومة الإسرائيلية إلى الأخذ بنظام الخدمة الإجبارية للسلاح الجوى أسوة بالخدمة فى أسلحة الجيش، مع اختيار الأفضل لياقة إلى سلك الطيارين. حيث كان المرشح يخضع لعدة اختبارات قبل قبوله للتدريب على الطيران، تبدأ بالفحص الطبى الخاص بالطيران ثم اختبارى القدرات والتعليم العام. وعند اجتياز المجند المرشح لهذه الاختبارات فإنه تجرى عملية اختيار نهائية لتصفية أفضل العناصر[٣].

وطبقا لنظام الخدمة الإجبارية الجديد كان على المرشح لسلك الطيارين أن يخدم سنتين ونصف، منها حوالى سنة ونصف فى مدرسة الطيران، والسنة الباقية يخدمها الطيار فى الوحدات الجوية، ثم يخرج بعدها إلى الحياة المدنية مع بقائه فى خدمة الاحتياط، حيث يتم تدريبه بضعة أسابيع كل عام للحفاظ على لياقته للطيران. إلا أن هذا النظام الذى لايستند إلى التطوع لسنوات طويلة كانت له مشاكله الكثيرة عند التطبيق فى السنوات التالية[٤].

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ٣٢٠.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٢٣.

(٣) نفس المرجع، ص ٣٣٣.

(٤) Weizman, Ezer, On Eagles' Wings (New York: Macmillan, 1977), p. 133.

وبالنسبة لتوفير المعلومات العسكرية المتقدمة اتجهت الحكومة الإسرائيلية فى البداية إلى محاولة الاستفادة مما لدى الدول المتقدمة فى المعسكرين الشرقى والغربى من الخبرة والعلم العسكرى، وتدريب ضباطها فى كلا المعسكرين، تمشيا مع سياستها غير المنحازة عام ١٩٤٩(١). إلا أن تلك السياسة كان لها نتائجها السلبية على تدريب ضباطها فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا فى ذلك الوقت وإن اختلفت الأسباب فى كل منهما.

فبالنسبة للولايات المتحدة، فإن الحكومة الإسرائيلية بدأت فى التوجه الرسمى إليها طلبا لمعونتها بعد أقل من شهر من توقيع اتفاقية الهدنة مع الحكومة المصرية، وقبل توقيع اتفاقيات مماثلة مع الدول العربية الأخرى التى شاركت فى الحرب. ففى اجتماع موسى شاريت بوزير الخارجية الأمريكية فى الثانى والعشرين من مارس ١٩٤٩، أبدى الأول اهتمامه الكبير بحصول إسرائيل على المساعدة الفنية (العسكرية) الأمريكية لتنظيم وتدريب الجيش الإسرائيلى، وأشار إلى أن حكومته يسرها أن تقدم عدداً من الوظائف ـ كمستشارين ـ لبعض الضباط الأمريكيين المتقاعدين أو الاحتياط الذين يتميزون بالمهارة فى مختلف الأفرع العسكرية (٢).

ولما كانت الحكومة الأمريكية تسعى فى ذلك الوقت لتنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط ككل ـ فى إطار سياستها لاحتواء المد الشيوعى فى العالم آنذاك ـ فقد كانت مهتمة بتنمية القدرات الدفاعية لدول المنطقة، مع إرساء الاستقرار فيها. ومن ثم، تم إخطار شاريت أن الخارجية الأمريكية يسرها بحث طلبه مع وزارة الدفاع الأمريكية (٣).

وقد زكت الخارجية الأمريكية الطلب الإسرائيلى لدى وزارة الدفاع، إلا أنها رأت أنه «سيكون من الحكمة تأجيل منح الإذن للضباط المنفردين حتى وقت ملائم مثل اتمام مفاوضات الهدنة بنجاح بين الحكومتين السورية والإسرائيلية(٤)، أو على الأقل حتى نكون مقتنعين بعدم احتمال تجدد الأعمال العدائية فى فلسطين» (٥).

---

(١) بن جوريون، إسرائيل تاريخ شخصى، ج ٢، ص ٣٣٠.

(٢) Foreign Relationds of the United States, 1949, Vol. VI, The Acting Secretary of State to the Secretary of Defence, restricted letter, 6.4.1949, p.898.

(٣) Idem.

(٤) كانت كل من الحكومتين الأردنية واللبنانية قد وقعتا اتفاقيتين للهدنة مع إسرائيل فيما بين طلب وزير الخارجية الإسرائيلى فى ٢٢ مارس وخطاب وزارة الخارجية فى ١٦ أبريل.

(٥) Idem.

إلا أن وزارة الدفاع الأمريكية ـ عند بحثها للأمر ـ وجدت أن الأسلوب الملائم لتقديم المساعدة العسكرية المطلوبة لإسرائيل هو أن يتم ذلك من خلال بعثة عسكرية أمريكية، كما أوصى وزير الدفاع في رده على وزارة الخارجية الأمريكية بإرجاء اتخاذ إجراء نهائى بالنسبة للطلب الإسرائيلى حتى يتأكد الاستقرار فى المنطقة، ويكون قد تم فى نفس الوقت استطلاع موقف الحكومة البريطانية من المسألة بشكل أشمل فيما يتعلق بالمساعدة الفنية العسكرية لكل دول المنطقة (١).

أما بالنسبة لبريطانيا، فإن الموقف كان مختلفاً. فعندما طلبت الحكومة الإسرائيلية تدريب ضباطها فى المملكة المتحدة لم توافق الحكومة البريطانية فى البداية. وفى رفضها للطلب الإسرائيلى، أوضحت تلك الحكومة أنه مادام رئيس الوزراء الإسرائيلى قد صرَّح بأنه يجب أن يتم تدريب الضباط الإسرائيليين فى الشرق والغرب على السواء، فإنه لا يمكن الموافقة على تدريب أىٍّ من الضباط الإسرائيليين فى المملكة المتحدة (٢).

وفى الوقت الذى كانت تتحرك فيه الحكومة الإسرائيلية للاستفادة من الخبرات العسكرية للدول الغربية الكبرى لتطوير قواتها المسلحة، فإنها كانت تعمل على استمرار تفوقها العسكرى الذى حققته خلال المرحلة الأخيرة من حرب ١٩٤٨. ولتحقيق هذا الهدف، كانت الحكومة الإسرائيلية ـ موظفة سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية ـ تتحرك فى خطين متوازيين: تدبير احتياجات القوات المسلحة من الطائرات والأسلحة والعتاد الحديث، وحرمان الدول العربية من هذه الاحتياجات.

إلا أنه فى ظل سريان الحظر على شحنات الأسلحة خلال النصف الأول م عام ١٩٤٩، اقتصر النجاح الإسرائيلى فى مجال تسليح القوة الجوية على الحصول على العديد من طائرات التدريب، بعد رفض كل من بريطانيا والولايات المتحدة تزويدها بطائرات القتال، على حد قول كاجان(٣).

(١) Ibid,The Secretary of Defence to the Acting Secretary of State, top secret letter, 3.6.1949, p. 1088 - 1089.

(٢) Ibid., Memorandum of Conversatrion by Mr. Wells Sabler of the Office of African and Near Eastern Affairs, secret, 6.12.1949, pp. 1523- 1524.

(٣) Kagan, op. cit., pp. 152, 190, 192.

ففى فرنسا، نجحت الجهود الإسرائيلية فى الحصول على خمس وعشرين طائرة هارفاد للتدريب المقدم، تلتها صفقة من طائرات «فوكر أس ١١ Foker S 11» من هولندا لأغراض التدريب الابتدائى، وصلت إلى أكثر من أربعين طائرة. كما تم شراء حوالى ثمانى عشرة طائرة من طراز «ايرسبيد كونصول Airspeed Consul» من المخلفات البريطانية فى فلسطين بعد الهدنة لأغراض التدريب والمواصلات، بالإضافة إلى صفقة من طائرات تشيبمنك للتدريب الابتدائى من كندا(١).

وبعد رفع الحظر على شحنات الأسلحة، نجحت الجهود الإسرائيلية فى الحصول على تراخيص شراء مزيد من طائرات «كايدت بى تى – Kaydet PT - 17» للتدريب الابتدائى من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى العشرين طائرة التى سبق لإسرائيل شراؤها منها فى نهاية عام ١٩٤٨(٢).

وإزاء رفض الولايات المتحدة تزويد إسرائيل بطائرات القتال عام ١٩٤٩(٣)، اتجهت الأخيرة إلى عرقلة حصول العرب على أى أسلحة أو طائرات، من خلال معارضة رفع الحظر على شحنات الأسلحة إلى الدول التى كانت مشتركة فى الحرب فى فلسطين (٤). وهو ماكانت تطالب به الدول العربية فى ذلك الوقت، لتعديل ميزان القوى المختل لصالح إسرائيل من ناحية، وتطالب به بريطانيا لإنجاح مباحثاتها العسكرية مع مصر من ناحية أخرى.

وفى أواخر يوليو ١٩٤٩، عبَّر السفير الإسرائيلى فى واشنطن لـ «دين راسك» ــ نائب وكيل الخارجية الأمريكية ـ عن رغبة حكومته فى استمرار الحظر على شحنات الأسلحة تجنباً لسباق التسلح فى الشرق الأدنى(٥). وعندما سأله «راسك» عمَّا إذا كانت إسرائيل راغبة من

---

(١) Gunston, op. cit., pp. 33, 47, 48, 52. - Kagan, op. cit., p. 122.

(٢) Gunston, op. cit., p. 45. - Kagan, op. cit., 152.

(٣) كان الولايات المتحدة ترى فى ذلك الوقت أن إسرائيل تملك قوة جوية أكبر مما لدى الدول العربية مجتمعة.

Kagan, op. cit., p. 173.

(٤) Ibid., p. 174. - Foreign Relationd of the United States, 1949, Vol. VI, Memorandum of Conversation by the Deputy Under Secretary, Confidential, 28.7.1949, p.1263.

(٥) Idem.

ناحيتها فى إعطاء تأكيد برغبتها فى عدم استيراد أسلحة لطمأنة مخاوف العرب، وحاول السفير الإسرائيلى المراوغة والتهرب من الإجابة على سؤال «راسك» بقوله:

«إنه يستطيع أن يؤكد نوايا إسرائيل غير العدوانية» (١).

إلا أن الحكومة الأمريكية ـ فى الحقيقة ـ لم تكن فى حاجة إلى الحاح إسرائيل لعدم تزويد الدول العربية بالأسلحة فى ذلك الوقت. فلم تكن الحكومة الأمريكية مستعدة آنذاك لتزويد أى من الدول المنطقة بالأسلحة قبل إرساء سياسة موحدة مع الحكومة البريطانية لتنسيق مبيعات الأسلحة إلى دول المنطقة تجنباً لسباق التسلح بين الدول العربية وإسرائيل، وهو الأمر الذى كان كفيلا بإفساد الخطط الغربية نحو استقرار المنطقة والدفاع عنها، كما سنرى فى الفصل التالى.

وهكذا نرى أنه فى الوقت الذى سمحت فيه السياسة المصرية المنحازه للغرب، والدخول فى مباحثات عسكرية مع المملكة المتحدة حول ترتيبات الدفاع عن المنطقة، بكسر حالة الجمود السابقة حيال تطوير القوة الجوية المصرية وغرس البذور تجاه تزويدها بالمقاتلات النفاثة، فإن السياسة الإسرائيلية تجاه تسوية النزاع بينهما وبين الدول العربية والحياد الذى حاولت اتباعه بين القوى العظمى فى كل المعسكرين، حالت دون نجاح الحكومة الإسرائيلية فى تهيئة الظروف الملائمة لتطوير سلاحها الجوى خلال عام ١٩٤٩. وهو الأمر الذى يعود فى الدرجة الأولى التى تعارض تلك السياسة مع المخططات الغربية آنذاك، والتى كانت تسعى إلى استقرار المنطقة وتشجيع دولها على الدخول فى مخططات الغرب الدفاعية. ولم يكن تزويد إسرائيل بالأسلحة والطائرات الحديثة فى ذلك الوقت يسمح بتشجيع الدول العربية ـ التى يرقد فى باطنها أكبر احتياطى من البترول فى العالم ـ بالتجاوب مع المخططات الغربية فى المنطقة.

إلا أنه لم ينقض عام ١٩٥٠ حتى كانت مصر وإسرائيل تتبادلان المراكز السياسية تجاه الغرب. الأمر الذى كان له أبلغ الأثر على تطور القوة الجوية لكل منهما. أما كيف تم ذلك، وما مدى ذلك التأثير، فهذا ماسيجيب عليه الفصل التالى.

---

(١) Idem.